

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد طلال الحمصي .

وعضوية القضاة السادة

هاني قاقيش ، محمد الرجوب ، محمد البدور ، أحمد ظاهر ولد علي .

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠٠٨/٣٢٦٠

الممـيزة: -

شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

وكيلاها المحاميان محمد عيد بندقجي ونارت شواش.

المميز ضده:-

ضيف الله علي الغزام .

وكيلاه المحاميان جمال مدغمش ويحيى دحمان .

بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦ خـم قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر
عن محكمة استئناف عمان في القضية رقم (٢٠٠٦/٤٥٢٥) فصل
٢٠٠٧/٧/٨ القاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان في
القضية رقم (٢٠٠٢/٤٠٠٣) فصل ٢٠٠٦/٦/٨ القاضي " ببرد الدعوى
وتضمن المدعي الأتعاب " .

ويتلخص سبب التمييز فيما يلي:-

=====

أولاً:- أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق القانون وتأويله ووردت النتيجة التي
خلصت إليها مشوبة بالتناقض ومبتورة الصلة عن وقائع وبيانات الدعوى.

ثانياً: أخطأت محكمة الاستئناف في تطبيق القانون وتأويله حينما قررت وبالنسبة للمكافأة المنصوص عليها في (البند ٢) من نظام حوافز التقاعد المبكر موضوع الطعن بأن تاريخ احتساب وتحديد مقدار هذه المكافأة هو تاريخ استحقاق المدعي لراتب التقاعد/ تاريخ الإحالة إلى التقاعد وبأن التزام الشركة موضوع الطعن ثابت ومحدد المقدار.

* هذين السببين طلب وكيل الممثلة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة التي نجد أن المدعي (ضيف الله علي العزام) أقام الدعوى الحقوقية رقم (٢٠٠٢/٤٠٠٣) لدى محكمة صلح حقوق عمان بمواجهة المدعي عليها شركة مناجم الفوسفات لمطالبتها بمبلغ (١١٩٠٥٧,٦٥٨) ديناراً وذلك بدل المكافأة والحافز المالي استناداً إلى البنود ٢ + ٣ + ٤ من نظام الحوافز والأسس المتعلقة بالتقاعد المبكر لموظفي المدعي عليها بالإضافة إلى مطالبة بالفرق بين الاشتراكات المسددة من قبل الشركة عنه إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي ومكافأة شهرين عن كل سنة من سنوات عمله ومجموع الاشتراكات المسددة عنه للضمان الاجتماعي وقد ترتب له نتيجة ذلك المبلغ المدعى به .

باشرت محكمة صلح حقوق عمان نظر الدعوى وبـتاريخ ٢٠٠٦/٦/٨ أصدرت قرارها رقم (٢٠٠٢/٤٠٠٣) قضت فيه ببرد دعوى المدعي وتضمينه أتعاب المحاماة .

لم يرض المدعي بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٨ أصدرت محكمة الاستئناف حكماً برقم (٢٠٠٦/٤٥٢٥) قضت فيه فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم تقبل المدعي عليها بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٧ كان المميز والمميز ضدها قد تقدا
باستدعاء لمحكمة يطالبان فيه إسقاط الدعوى إسقاطاً نهائياً في ضوء وقوع المصالحة
بينهما.

وقد قررت محكمة نظر الدعوى مرافعة وتعيين موعد لرؤيتها .

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور الوكيلين المناهين وبعد أن قررت محكمة قبول
التميز شكلاً لتقدمه على العلم طلبت وكالة المميز ضده (المدعي) المناهية ضم الاستدعاء
لملف الدعوى وإسقاط الدعوى إسقاطاً استيفاء دون أية رسوم أو مصاريف أو أتعاب
محاماة أو فائدة قانونية ولم يمانع وكيل الجهة المميز (المدعى عليها) بهذا الإسقاط.

وعليه نقرر نقض القرار المطعون فيه وهو القرار الاستثنائي رقم ٢٠٠٦/٤٥٢٥
تاريخ ٢٠٠٧/٧/٨ وعملاً بالمادة (٤٤٤) من القانون المدني والمادة (١٢٦) من قانون
أصول المحاكمات المدنية إسقاط هذه الدعوى إسقاطاً استيفاء دون الحكم لأي من الطرفين
بأية رسوم أو مصاريف أو أتعاب محاماة أو فائدة قانونية .

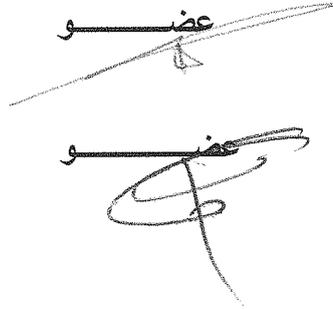
قراراً وجاهياً صدر وأفهم علناً بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٩ باسم حضرة صاحب
الجلالة الملك المعظم .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٩ / ٦ / ٢٠١١ م.

القاضي المترئس

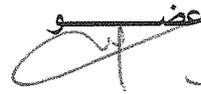


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق ب . ع



دقق

